

محددات الدعم الحكومي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1993-2022)

The Determinants of government support in Algeria a standard analytical study using Autoregressive Distributed lag Approach (ardl) during the period(2022-1993)

عزيز رفيقة^{1*}، لواج منير²

¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل (الجزائر)، مخبر إقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة ،

roufida.aziz@univ-jijel.dz

² جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل (الجزائر)، مخبر إقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة،

m.louadj@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/03/24

تاريخ الاستلام: 2025/01/15

ملخص: حاولت هذه الدراسة تحديد العوامل التي لها تأثير على سياسة الدعم الحكومي في الجزائر باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة (1993-2022). واستخدمت الدراسة نموذج *ARDL* لتقييم ما إذا كانت هناك علاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات والتحقق من صحة الفرضيات المقترحة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه على المدى القصير هناك تأثير سلبي للناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط وأسعار الصرف على سياسة الدعم الحكومي، وتأثير إيجابي لمؤشر أسعار المستهلك على سياسة الدعم الحكومي. كما توصلت النتائج إلى وجود ارتباط إحصائي قوي بين هذه المتغيرات. الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، محددات الدعم الحكومي، نموذج *ARDL* تصنيف JEL: H71 ، F10

Abstract:

This study aimed to identify the factors influencing government support policies in Algeria using annual time series data for the period 1993–2022. The study employed the *ARDL* model to evaluate the presence of both long-term and short-term relationships among variables and to test the validity of the proposed hypotheses.

The findings revealed that, in the short term, GDP, oil prices, and exchange rates have a negative impact on government support policies, while the Consumer Price Index (CPI) exerts a positive influence. Additionally, the results indicated a strong statistical correlation between these variables.

Keywords: government support, determinants of government support, *ARDL* model.

Jel Classification Codes: H71 ، F10

المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تتبنى معظم بلدان العالم، بما فيها البلدان النامية، سياسة الدعم الحكومي، والهدف الرئيسي منها هو تيسير الاستهلاك من خلال منح الإعانات والتحويلات بما يتناسب مع دخل الأسرة ومستويات المعيشة، وتشمل دعم المواد الغذائية لبعض السلع واسعة الاستهلاك وكذلك دعم منتجات الطاقة، ورغم أن كل هذه الأهداف تبدو جديدة بالدعم الحكومي، فإن سياسة الدعم بشكل عام لم تنجح في تحقيقها.

في هذا السياق ، تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا بعد إيران في تقديم الدعم الحكومي ، حسب إحصائيات تقارير الوزارة المالية لسنة 2021 ، حيث استفادت من الوضع الاقتصادي الجيد منذ مطلع الألفية ، بفضل تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، فضلا عن ذلك فقد شرعت في انتهاج سياسة ميزانية توسعية ضمنت من خلالها الدولة تعبئة أفضل للدعم الحكومي ، حيث تعتمد بشكل أساسي على نوعين من الدعم. الدعم الضمني والدعم الصريح يتم دعم الإعانات الصريحة مباشرة من قبل موازنة الدولة على مستوى الاستهلاك مثل دعم أسعار المنتجات واسعة الإستهلاك كالخبز والحليب و الحبوب وخدمات الصحة والتعليم والسكن وغيرها ، بإضافة الى دعم الإعانات الضمنية وتتم من خلال دعم تخفيض أسعار المنتجات الطاقوية كالوقود وغير من مشتقات البترولية ، حيث يتوقف أسعار للمنتجات البترولية في الأسواق المحلية على قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي ، في أسواق سعر الصرف ، والتي تعبر عن المحددات التي تحدد سياسة الدعم الحكومي ، بما في ذلك الطاقة الإنتاجية والاستهلاك المحلي ، بالإضافة إلى محدّدات أخرى .

يتم تحديد حجم سياسة الدعم الحكومي من خلال مجموعة من المحددات. تعالج ورقة البحث هذه مشكلة تحديد هذه المحددات وقياس تأثير هذه العوامل المحددة على سياسة الدعم الحكومي في الجزائر.

إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة التالية:

ما هي أهم المحددات المؤثرة على سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1993-2022) ؟
ومنه تنبثق فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية ، بين الدعم الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
2. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي وأسعار النفط في الجزائر؛
3. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي و مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر؛
4. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي وأسعار الصرف في الجزائر؛
5. هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى القصير؛
6. كل متغيرات الدراسة لها ارتباط إحصائي قوي مع الدعم الحكومي .

أهداف البحث:

يتجلى الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التحقيق من العلاقة الموجودة بين المتغيرات المحددة إتجاه الدعم الحكومي في الجزائر وذلك من خلال تحقيق جملة من أهداف والمتمثلة في :

1. معرفة أثر الناتج المحلي الإجمالي على الدعم الحكومي في الجزائر؛
2. معرفة أثر مؤشر أسعار الإستهلاك على الدعم الحكومي في الجزائر؛
3. معرفة أثر أسعار النفط على الدعم الحكومي في الجزائر؛
4. معرفة أثر أسعار الصرف على الدعم الحكومي في الجزائر.

منهج البحث :

إعتماد المنهج الوصفي لدراسة المفاهيم المتعلقة بالدعم الحكومي ،و المنهج التحليلي لتحليل تطور محددات سياسة الدعم الحكومي القائم في الجزائر خلال فترة معينة . بإضافة الى ذلك، إستخدام المنهج القياسي الذي يظهر بدقة نتائج المتغيرات الدراسة في الأجل القصير والطويل .

المحور الاول : الاطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : مفهوم الدعم الحكومي:

شهد مفهوم الدعم الحكومي تعدداً في التعريفات، حيث قدمت العديد من الأدبيات تعريفات مختلفة شائعة الاستخدام، ومن ثم فلا يوجد مفهوم واحد للدعم نظراً لتعدد أنواع الدعم وتشابكها من جهة واختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه من جهة أخرى، وهذا ما أشار إليه هوت هاكر "Houthakker" بأن مفهوم الدعم أكثر غموضاً من مجرد محاولة تعريفه (وائل محمود محمد

حسن، 2015). كما تُعرف كلمة "الدعم" في الاقتصاد بأنها مبلغ من المال تقدمه الدولة للأفراد، وعادة ما يكون ذلك في شكل مساعدات مالية، بهدف تحسين رفاهتهم الاقتصادية أو تلبية احتياجات محددة من خلال خفض سعر سلعة ما وإتاحتها للفئات الفقيرة في المجتمع، مثل دعم السلع الغذائية الأساسية التي يتم استهلاكها على نطاق واسع، وهذا هو التعريف الأكثر انتشاراً للدعم (هانزال بوبكر، 2020). وقد عرفت دراسة حديثة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2005) الدعم بأنه "إجراء تتخذه الحكومة بهدف الحفاظ على أسعار المنتجات وأسعار المستهلكين، بهدف زيادة دخلهم أو خفض التكلفة من خلال تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر.

كما عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (Division of Technology, and Economics,) (2002) الدعم بأنه "المدفوعات النقدية المباشرة التي تقدمها الحكومة للمستهلكين أو المنتجين بهدف تشجيعهم على زيادة الإنتاج".

ومن التعريفات السابقة يمكن القول إن الدعم الحكومي هو إحدى آليات تدخل الدولة التي تهدف إلى تحقيق رفاهية المواطنين من خلال توفير السلع والخدمات بأسعار أقل، وحماية الأسر ذات الدخل المنخفض من تقلبات المفاجئة في أسعار المنتجات المدعومة في الأسواق الدولية.

ثانياً: الدراسات السابقة :

1. دراسة (Prepared by Benedict & Hugo and Ger, 1998) بعنوان "المحددات الاقتصادية للدعم الحكومي" لعينة من 40 دولة خلال الفترة 1975-1992، تم جمع بيانات من نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة. تم تقدير البيانات باستخدام نموذج بانل (نموذج الآثار الثابتة) ، واعتمدت الدراسة على ادراج مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في هي نفقات الفائدة، وعجز الحساب الجاري، وحصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الإنفتاح، وقد توصلت أن كل هذه المتغيرات ذات دلالة إحصائية حيث أن الدعم الحكومي يزداد مع زيادة نفقات الفائدة، وينخفض مع زيادة حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح. ما تبين أنه يرتبط سلباً بميزان الحساب الجاري الخارجي، وقد لخصت نتائج الدراسة إلى أن حجم التدخل الحكومي له تأثير كبير على نفقات الدعم الحكومي .

2. دراسة (William Ginn, Marc Pourroy, 2022) بعنوان "مساهمة سياسة دعم الغذاء في السياسة النقدية في الهند" باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي باستخدام بيانات الهندية تضم إعانات الطلب والعرض على الغذاء خلال الفترة 1999-2019 ، وقد بينت الدراسة أن

صدمة إرتفاع أسعار الغذاء العالمية سيكون أعلى بنسبة 24٪ في غياب سياسة دعم الغذاء المحلي مايعكس على رفاهية الكلية للأسر غير قادرة على تسهيل الاستهلاك، كما توصلت الدراسة أن تأثير السياسة تقلب أسعار السلع الغذائية عالمية زيادة في سعر الفائدة التي يرفضها بنك الاحتياطي الهندي استهداف التضخم، يجعل سياسة النقدية والمالية تساهم في تحقق هدفًا سياسيًا مشتركًا يتمثل في استقرار الأسعار.

3. دراسة (A. Mahmoodi & M. Shabanzadeh & A. Khajooei & S. Tarighi & 2016)

بعنوان: العوامل المؤثرة في الدعم الحكومي الإيراني لسوق المنتجات الزراعية. باستخدام مجموعة بيانات تضم 12 منتجًا زراعيًا المتمثلة في: القمح والشعير والأرز والقطن والفسق والتفاح والتمر والبنجر والبيض والحليب واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، خلال الفترة من 1989-2011 باستخدام نماذج البائل، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن أهم المحددات الرئيسية المؤثرة في الدعم الحكومي في سوق المنتجات الزراعية في إيران تمثلت في مرونة العرض والطلب، وحصة إجمالي الصادرات من السلع الزراعية، والدخل الحقيقي للمزارعين، وعدد المزارعين، وحصة إجمالي الناتج الزراعي، كما توصلت الدراسة إلى أن متغير الدعم الحكومي له علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع كل متغير من هذه المتغيرات.

الفحوة العلمية: إستنادا إلى الدراسات السابقة، تتميز الدراسة الحالية بمحاولة عرض أهم المحددات الرئيسية للدعم الحكومي في الجزائر، كما تتميز بمجال تطبيقها حيث تم إعتداد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ARDL، و الفترة الزمنية حديثة (1993-2022).

كما تتفق مع الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من حيث مناقشة أهم المحددات الخاصة بكل بلد على حدة حيث تلعب دورًا كبيرًا في تحديد الدعم الحكومي بمختلف أنواعه.

المحور الثاني : محددات الدعم الحكومي :

دراسة تحليلية لمحددات سياسة الدعم الحكومي في الجزائر والمتمثلة في: تلقبات أسعار النفط وأسعار الصرف في الأسواق العالمية، بإضافة إلى أسعار السلع الأساسية، تطور إستهلاك لهذه المنتجات المدعمة بإضافة إلى الإنتاج والإستهلاك المحلي.

1-وضعية الأسواق الدولية:

1.1.تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية:

تعتمد الجزائر، الدولة الأكثر شهرة عالميا في مجال النفط، على منتجاتها النفطية الكبيرة، التي تشكل أحد أهم مصادر الطاقة التي تساهم في دعم النمو في الاقتصاد الجزائري، مع ارتفاع أسعار هذه الأخيرة منذ الألفية وعيا بالتنوع العالمي، وأصبحت نقطة انطلاق وأهم داعم لنموها الاقتصادي والاجتماعي.

جدول 01: تطور أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية خلال الفترة 2000-2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أسعار النفط	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05	50.59	61	74.43	98.45	62.2	80.2
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
112.9	111	109.5	100.2	53.1	45	54.1	71.4	64	41.4	69.8	101

المصدر: <https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opec>

1960 ويبين الجدول أعلاه أن أسعار النفط في الجزائر على مستوى الأسواق الدولية عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة (2000-2022)، حيث سجلت مستوى 27.6 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2000 لتصل إلى مستوى 100.2 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2022، أي بمعدل قدره أربع أضعاف في مدة زمنية قدرت 22 سنة، وعند النظر إلى أسعار النفط نجد أنها في ارتفاع مستمر وسريع خاصة بحلول سنة 2011 التي تعتبر سنة قياسية أعطت للحكومة مجالا لزيادة دعمها، كما تميزت الفترة (2000-2014) أيضا بقفزة نوعية مكنت الحكومة الجزائرية من تنفيذ برنامج تمثل في تخصيص مبلغ معتبر من الدعم، والذي حدد بـ 30 مليار دولار لمختلف أشكال الدعم (مختار فيصل، هواري مولاي علي، 2016)، وخلال منتصف 2014 شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا كان له تأثير عميق على مداخيل الحكومة الجزائرية والاستقرار الاقتصادي، بسبب الوضع الراهن ونقص عاملي الطلب والعرض، بالإضافة إلى تغيير أهداف منظمة الأوبك بتخفيض حصص الإنتاج (bilan des réalisations du secteur de l'énergie, 2015, p. 27) وإستمرت وتيرة التذبذب في الأسعار تترواحت ما بين 53.1 دولار أمريكي إلى 64 دولار أمريكي خلال الفترة 2015 إلى غاية 2019، وفي أعقاب ظهور جائحة كوفيد-19 سنة 2020 والتي تسببت في أزمة الطلب والعرض العالمي، مما تسبب في انخفاض أسعار النفط مرة أخرى، اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الخطوات من خلال تبني سياسة واضحة ومحددة لتنفيذ تدابير خفض النفقات المدرجة في الميزانية بنسبة 50٪ وتقليص الاستثمارات في قطاع الطاقة (Fouzi Tahar Abderrezek , Mohamed Amin, 2024)، تميزت سنة 2021 و2022 بداية تعافي سوق النفط حيث سجل 69.8 و101 دولار أمريكي على التوالي، وإستئناف النشاط

الاقتصادي الذي عاد إلى مستويات ما قبل الجائحة، نتيجة إرتفاع أسعار منتجات الطاقة في الأسواق العالمية.

2.1. تطور أسعار الصرف في الأسواق الدولية :

يؤثر تغير أسعار الصرف في الأسواق العالمية بشكل مباشر على تكاليف المنتجات المحلية والمستوردة، ومن ثم ينعكس ذلك على أسعار السلع والخدمات المدعومة التي يستخدمها الأفراد في حياتهم اليومية، مما يؤثر على مستوى المعيشة والقدرة الشرائية . يوضح الرسم البياني أدناه تطور أسعار الصرف على مستوى الأسواق الدولية خلال الفترة 2000-2022، حيث نلاحظ إتجاه نحو إنخفاض ، حيث سجل 75.26 دينار جزائري سنة 2000 إلى 141.99 دينار جزائري سنة 2022 خلال عقدين فقط،

جدول 02: تطور أسعار الصرف على مستوى الأسواق الدولية خلال الفترة 2000-2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف	75.26	77.21	79.68	77.39	72.061	73.276	72.64	69.29	64.58	72.65	74.4
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
72.85	77.55	79.38	80.56	100.4	109.4	110.9	116.6	119.4	126.8	135	141.99

المصدر: إعتقادا على تقارير الدولية لبنك الجزائر

شهد سعر صرف الدينار في سوق العالمي تقلباً ملحوظاً خلال فترة الألفية ، وإستمرت في هذه الوتيرة حتى غاية 2014 ، أما مع بداية سنة 2015 عرفت إنخفاض بمتوسط قدره ب 100.46 دج وهي قمة غير مسبوقة لم تشهدها الجزائر وهذا راجع لتأثير سعر الصرف بإنخفاض قيمة الدينار بشكل كبير مقابل العملات الرئيسية ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار النفط، ليواصل إنخفاضه إلى غاية 2017 لتبلغ قيمته 110.96 دج ، وإستمر هذا الوضع إلى غاية عامي 2019 و2020 مع بداية جائحة كوفيد-19، مما أثربقوة على الهيكل الاقتصادي الجزائري، حيث عرفت تراجعا واضحا سنة 2022 لتسجل أدنى قيمة لها قدرت ب 141.99 دج ، أثر هذا الأخير على ميزانية الدولة بشكل كلي جراء إرتفاع مخصصات الدعم الحكومي وكان ذلك مدفوعا جزئيا بارتفاع تضخم أسعار الواردات من السلع المدعمة (الطاقوية والغذائية) على المستوى العالمي

2 - السوق المحلية :

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تقديم الدعم بمختلف أنواعه، ومن الأمثلة على ذلك دعم المنتجات الطاقية (الكهرباء، الوقود، ومشتقات البترول الأخرى) بالإضافة إلى دعم أسعار المواد الاستهلاكية الغذائية الأساسية (مثل السكر، والزيت، والحليب، والحبوب). وهي سياسة تتبناها الدولة كمحاولة لتسهيل الاستهلاك من خلال تثبيت آلية تسعير هذه المنتجات في الأسواق المحلية، وهو ما يشكل فارقاً كبيراً بين أسعار المنتجات في الأسواق العالمية وأسعار بيع المنتجات في الأسواق المحلية.

1.2. سعر البيع الداخلي عند الاستهلاك

إن قضية التسعير وعملية التسعير من القضايا التي تهتم بها الدولة لأغراض اقتصادية واجتماعية، ونتيجة لذلك فإن قضية التسعير تعد من أهم القضايا التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى معيشة الفرد، وخاصة ذوي الدخل المحدود والطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً، حيث احتلت قضية الأسعار مكانة مهمة في الاهتمامات السياسية والاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي.

1.1.2. بالنسبة قيمة أسعار المواد الأساسية الغذائية :

تهتم الحكومة الجزائرية بسياسة دعم السلع الغذائية منذ عقود ولا تزال مستمرة إلى الآن، حيث تهدف الدولة من خلال هذه السياسة إلى توفير الغذاء للأسر ذات الدخل المحدود بأسعار تتناسب مع مستوى دخلها ورفع مستواها الغذائي. ويشمل نظام دعم الغذاء في الجزائر الخبز الذي يشكل بلا منازع المكون الرئيسي لسلة الاستهلاك اليومي، بالإضافة إلى منتجات القمح والشعير والحليب وزيت الطهي والسكر الأبيض التي تمثل الجزء الأكبر من دعم الغذاء. ويوضح الرسم البياني أدناه تطور دعم أسعار المواد الغذائية (الحليب والحبوب...) في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

جدول 03: دعم أسعار المواد الغذائية المدعمة "ألف مليار دينار جزائري"

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
دعم أسعار المواد الغذائية المدعمة	96	279	215.6	197.4	213.4	225.5	224.5	189.9	183.21	208.4	198.3	197.2

<https://dgpp.mf.gov.dz/rapports>

المصدر: تقارير الوزارة المالية

من الجدول أعلاه نلاحظ تقلبات أسعار المواد الغذائية في الجزائر كما هو موضح في الشكل 03 حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين 2010-2021 حيث انتقلت من 96.1 ألف مليار دج سنة 2010 إلى 197.232 ألف مليار دج سنة 2021. كما شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاعاً في أسعار

هذه المواد بحوالي 279.1 ألف مليار دج سنة 2011 مقارنة بسنة 2010. وهذا راجع إلى ارتفاع تزامن مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث فرضت الدولة مشروعا لزيادة دعمها ودعم المواد الغذائية الأساسية مستفيدة من هذا الانتعاش المالي.

2.1.2. بالنسبة قيمة أسعار الدعم للمنتجات البترولية (أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية):

لقد اهتمت الجزائر دائما بدعم سياسة تسعير المنتجات الطاقية، واعتمدت مجموعة متنوعة من الدعم الضمني والصريح (المباشر وغير المباشر)، وهو أداة مالية لتحقيق أهداف صريحة وضمنية (اقتصادية واجتماعية)، حيث قامت هذه الأخيرة بتسعير هذه المنتجات الطاقية حيث وصل السعر المرجعي إلى 50 دولارا للبرميل في ميزانية الدولة سنويا بإجمالي الدعم الطاقة الذي يقدر بـ 13.6 مليار دولار (1,498 مليار دينار) (MEDJelled، 2017)

جدول 04 : يوضح تطور قيمة الدعم للمنتجات الطاقية خلال الفترة 2010-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
5813.7	7342.7	8478.7	4465.4	3531.4	6437.3	9238.9	9819.6	8896.8	7049.5	7024.5	دعم أسعار مشتقات البترو
1350.8	1869.4	3070.2	2148.9	1598.5	2285.6	2974.5	1982.5	1620.7	1327.6	1197	دعم أسعار الكهرباء
1232	1934.6	3444.7	1786.6	1354.4	2066.7	2115.6	2484.6	2658	2293.3	1929.8	دعم أسعار الغاز الطبيعي

المصدر: اعتماد على تقارير الوكالة الدولية للطاقة 2010 2020 <https://www.iea.org/topics/energy-subsidies>

يوضح الجدول تطور أسعار المنتجات الطاقية خلال الفترة 2010-2020، حيث نلاحظ الاستقرار والثبات النسبي في الأسعار المحلية للغاز الطبيعي والكهرباء، مقارنة بأسعار المشتقات البترولية التي شهدت انخفاضا كبيرا بين 2014 و2016 لم تشهده الجزائر من قبل، ومؤخرا تم تسجيل قفزة نوعية في 2018 لكن ليس بالمستوى الذي شهدته منذ 2013، لتشهد تراجعا متجددا في 2019 و2020، وذلك بسبب التغيرات في أسعار النفط العالمية، فرضت الحكومة سياسة تقليص حجم التحويلات والإعانات المخصصة لدعم المنتجات الطاقية، بهدف تقليص العجز الذي يخلفه الدعم

على ميزانية الدولة، وهو أحد أساليب ترشيد الاستهلاك والحد من تهريبه عبر الحدود (لعيسوف سمير، 2020-2021).

2.2. تطور حجم الكميات المستهلكة من المواد المدعمة النفطية :

يعود الارتفاع الكبير في حجم استهلاك منتجات الطاقة المدعومة (كهرباء، غاز طبيعي، مشتقات نفطية) إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية التي ساهمت في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويوضح الشكل رقم 05 كمية الاستهلاك النهائي لمنتجات الطاقة المدعمة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

جدول 05: الإستهلاك النهائي للمنتجات الطاقوية (المواد البترولية و الغازية) المدعمة في

الجزائر خلال الفترة 2010 – 2021 مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كهرباء	8607	9258	10304	10878	10914	11966	12476	13270	13926	14299	13614	15348
غاز طبيعي	8021	8750	9710	10562	11207	12248	12654	13655	16024	17002	16843	17930
مشتقات النفطية	122272	13584	13999	14792	14989	15975	15527	15338	15517	16153	13135	15348

المصدر: التقارير الطاقوية الوطنية، وزارة الطاقة الجزائرية للسنوات من 2010 إلى 2021

شهدت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في استهلاك المشتقات البترولية، حيث ارتفعت الأرقام من 12272 مليون دولار في 2010 إلى 15975 مليون دولار في 2015، وتعود جذور هذا الاستهلاك المفرط للمشتقات البترولية إلى زيادة عدد المركبات، لتشهد انخفاضا خلال الفترة (2016-2018) مقارنة بالفترة السابقة، بسبب الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الدولة بزيادة أسعار الوقود ومشتقاته للمستهلكين، وذلك للحد من خلق عجز في الموازنة العامة تصل خسائره إلى أكثر من 2 مليار دولار سنويا، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد (Hamdani H., 2014). كما بلغ استهلاك الجزائر من الغاز الطبيعي حجما كبيرا في عام 2019 يقدر بـ 17002 مليون دولار، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى انخفاض أسعار هذه المنتجات في الأسواق المحلية خلال هذه الفترة مما أدى إلى الإفراط في الاستهلاك، في حين سجل استهلاك الكهرباء ارتفاعا ملحوظا في نفس الفترة، حيث ارتفعت الأرقام من 8607 مليون دولار في 2010 إلى 15348 مليون دولار في 2021، وذلك بسبب الاستهلاك الواسع للقطاعات السكنية والتجارية

والصناعية، ومن بين كل القطاعات يأتي القطاع السكني في المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى من حيث استهلاكه للكهرباء.

3.2. تطور الإنتاج الوطني من المواد الطاقوية المدعمة :

جدول 06: الإنتاج الوطني من المواد الطاقوية المدعمة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2021

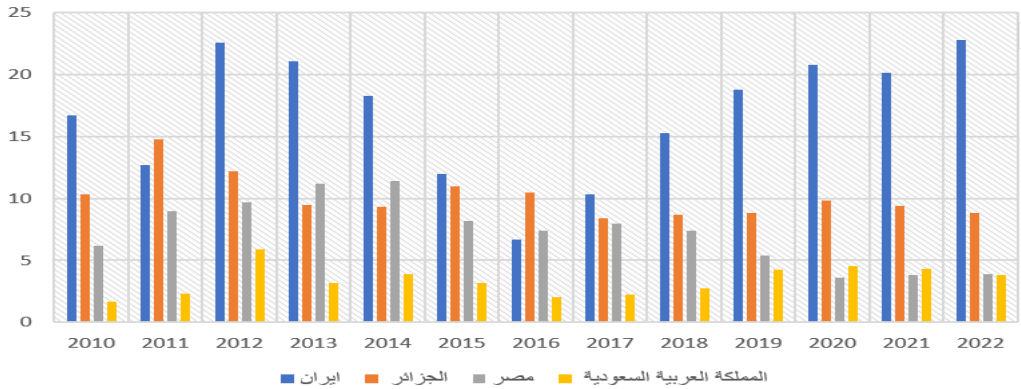
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كهرباء	12176	13082	14347	14114	15265	16362	16860	17743	18171	18555	18130	20497
غاز طبيعي	18252	16173	14321	16992	14660	15724	14963	15862	13021	15877	13522	15431
مشتقات النفطية	28325	27165	23626	24497	31657	30298	29953	29139	30865	29114	28642	28820

المصدر: التقارير السنوية لحصيلة إنجاز قطاع الطاقة والمناجم في الجزائر خلال الفترة 2010 2021
يوضح الشكل أدناه تطور كميات مواد الطاقة المنتجة في الجزائر بين عامي 2010 و2021.
ونلاحظ أن إنتاج مشتقات البترول في الجزائر ظل مستقرا نسبيا من 2010 إلى 2021، ولم يطرأ أي تغيير يذكر على الإنتاج خلال هذه الفترة، في حين شهد إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة (2010-2021). وبالمقارنة مع الفترة (2010-2014)، شهدت الجزائر انخفاضا طفيفا في إنتاج الغاز الطبيعي من 18 مليون طن نفط مكافئ إلى 14 مليون طن نفط مكافئ، وذلك بسبب الاعتداء الإرهابي الذي ألحق أضرارا بوحدة الغاز الطبيعي في تيقنتورين بعين أمناس. ومع ذلك، فقد شهد عام 2015 مؤشرات إيجابية أرجعها التقرير إلى انتعاش الاقتصاد نتيجة استغلال جميع الحقول المكتشفة وتكثيف الاستخدام المحلي من خلال زيادة تركيب الأنابيب المحلية من قبل وزارة الطاقة (محمد بوالعسل، صوفان العيد، 2021). كما شهد إنتاج الكهرباء زيادة مستمرة على مر العقود، حيث انتقل من 12 مليون طن نفط مكافئ في عام 2010 إلى 20 مليون طن نفط مكافئ في عام 2021 نتيجة التوسع الكبير في شبكة نقل الكهرباء وزيادة الطلب في القطاع السكني.

3- تطور الدعم الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

ويوضح الرسم البياني أدناه تطور الدعم الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2010 إلى 2022 (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، إيران)

الشكل 01: تطور الدعم الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2010 إلى 2022



المصدر: <file:///C:/Users/User1/Downloads/1021833ijaas202404015.pdf>

يتضح من الشكل أعلاه أن الدعم الحكومي في الجزائر قد تجاوزت دولتين عربيتين (المملكة العربية السعودية و مصر) وعند النظر إلى الدعم الحكومي لهذه الدول الأربع، نلاحظ تراجعاً ملحوظاً في عام 2011 على غرار دولة الجزائر التي سجلت سنة قياسية لم تشهده منذ بداية الألفية مقارنة بالدول الأخرى، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى زيادة دعمها بما فيها المنتجات الغذائية والكهرباء بالإضافة إلى المنتجات البترولية، كما لوحظ تراجع طفيف في عام 2014م للدول الأربع، ويمكن تفسير هذا التراجع بحقيقة مفادها الأزمة المالية العالمية لإنخفاض أسعار النفط في منتصف سنة 2014. ويبدو أن الدعم الحكومي قد زاد بشكل كبير وبشكل عام بعد هذه الأزمة، ومن البيانات الواردة في الشكل رقم 06، يمكن ملاحظة أن إيران حافظت باستمرارها في تقديم الدعم على مدى السنوات السابقة. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2022 بلغ متوسط الدعم الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في إيران 22.8%، في حين بلغ دعم الحكومة في الجزائر حوالي 10.11% في مقابل 7.32% بالنسبة لمصر و 2.91% بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ونجد أن إيران والجزائر يتمتعان عموماً بمعدلات الدعم الحكومي أعلى بكثير من دعم كل من المملكة العربية السعودية ومصر.

المحور الثالث: الدراسة القياسية

1. منهجية البحث:

البيانات المستخدمة في هذه الدراسة مستمدة من تقارير إحصاءات وزارة المالية، ومجموعة البنك الدولي، والدراسات السابقة، فترة الدراسة (من 1993 إلى 2022) باستخدام برنامج EViews10، استخدمت هذه الدراسة اختبار جذر الوحدة، ARDL لفحص العلاقة الخطية قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

2. نموذج الدراسة:

نموذج القياسي يوضح العوامل المحددة للدعم الحكومي في الجزائر: الناتج المحلي الإجمالي ، مؤشر أسعار الإستهلاك ، سعر الصرف ، أسعار النفط .تم صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$LST=f(LPIB, LCPI, LXE, LCL)$$

حيث:

LST: الدعم الحكومي

LCPI: مؤشر أسعار الإستهلاك

LPIB: الناتج المحلي الإجمالي

LXE: سعر الصرف

LCL: أسعار النفط

ملاحظة : نقوم بإدخال لوغاريتمية متغيرات الدراسة وهذا لدوره في تصغير البيانات ذات الحجم الكبير

3. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

فيما يتعلق بإحصائيات المتغيرات المستخدمة في نموذجنا، يقدم الجدول 2 أدناه ملخصاً. حيث يظهر وجود إختلاف كبير في قيم المتوسطات الحسابية وهذا راجع لإختلاف طبيعة متغيرات الدراسة ، مع تسجيل قيم معتبرة للانحراف المعياري قدر ب 731.7150 مقارنة مع متغيرات الدراسة ويمكننا أن نلاحظ أن أكبر متوسط معدل النمو الإقتصادي نتيجة تأثيره بالدعم مع تشتت منخفض. من ناحية أخرى، يبدو أن قيمة متوسط أسعار النفط ضعيفة بعض الشيء مع تشتت منخفض. علاوة على ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن متوسط الدعم الحكومي كبير جداً مع وجود انحراف معياري مرتفع جداً وأخيراً، فإن حجم مؤشر أسعار الإستهلاك يظهر متوسط صغير جداً مع وجود إنحراف معياري منخفض جداً مقارنة مع متغيرات الدراسة . وبالتالي الدعم الحكومي هو المتغير الأكثر تقلباً من حيث الانحراف المعياري. يليه الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن متغير مؤشر أسعار الإستهلاك هو الأقل تشتتاً

جدول 07: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	sl	CL	Xe	GDF	CPI
Mean	1002.144	53.89967	80.77640	118.3497	6.967667
Median	936.3050	51.84500	74.83000	126.0050	4.390000
Maximum	2067.070	112.9000	141.9900	213.8100	29.80000
minimum	89.94000	12.28000	23.34000	41.76000	0.300000
.Std. Dev	731.7150	32.95106	28.11002	60.25772	7.505293
Observations	30	30	30	30	30

المصدر: بالاعتماد على مخرجات 17 statsa

4. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

سنحاول في هذه الخطوة اختبار درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة، النتائج التي تم الحصول عليها موضحة في الجدول رقم (3)

جدول 08: معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الدعم الحكومي	أسعار النفط	سعر الصرف	معدل النمو الاقتصادي	مؤشر أسعار الاستهلاك
الدعم الحكومي	1	0.7745	0.7673	0.8841	-0.3375
أسعار النفط	0.7745	1	0.3999	0.8677	-0.3333
سعر الصرف	0.7673	0.3999	1	0.5032	-0.4698
معدل النمو الاقتصادي	0.8841	0.8677	0.5032	1	-0.4007
مؤشر أسعار الاستهلاك	-0.3375	-0.3333	-0.4698	-0.4007	1

المصدر: بالاعتماد على مخرجات 17 statsa

تعطي مصفوفة الارتباط فكرة عن الارتباطات الموجودة بين المتغيرات المختلفة ، كما تسمح بمعرفة العلاقة بين محددات الدعم الحكومي ، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم () وجود علاقة ارتباط إيجابية بين أغلبية المتغيرات محل الدراسة ، إذ نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين متغير الدعم الحكومي وسعر الصرف ، أسعار النفط ، معدل النمو 0.76 ، 0.77 ، 0.88 على التوالي ، غير أن له ارتباط سالب ضعيف مع مؤشر أسعار الاستهلاك يقدر ب 0.33 ، . وبالتالي نلاحظ أن متغير سعر الصرف وأسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي هي المتغيرات الأقوى ارتباطا مع متغير الدعم الحكومي والأكثر تأثيرا.

5. اختبار استقرارية متغيرات الدراسة :

في هذه المرحلة نستخدم اختبار جذر الوحدة المعزز لديكي فولر (ADF) ومن أجل التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة ولتحديد ثبات المتغيرات ومعرفة درجة تكاملها . ويعتمد هذا الاختبار على الفرضية الصفرية لوجود جذر الوحدة

جدول 08: إختبار ديكر فولر المطور

Augmented Dickey-Fuller(ADF) Test						
Variables	intercept		Trend and intercept		None	
	t-statistic value	Prob value	t-statistic value	Prob value	t-statistic value	Prob value
LPIB(Level)	-1.242910	0.6417	0.369270	0.9981	0.582237	0.8363
LPIB(1.Difference)	-3.846417	0.0069	-4.299822	0.0106	-3.806130	0.0005
LST(Level)	-2.408418	0.1483	-0.989259	0.9301	3.148156	0.9992
LST(1.Difference)	-4.770853	0.0007	-5.376482	0.0008	-3.685291	0.0006
Lcl(Level)	-1.251658	0.6378	-1.827134	0.6653	0.910225	0.8986
Lcl(1.Difference)	-4.715747	0.0008	-4.966682	0.0024	-4.575372	0.0001
Lxe(Level)	-4.041435	0.0041	-4.849338	0.0028	2.841892	0.9982
Lxe(1.Difference)	-4.427129	0.0016	-4.020214	0.0197	-4.236079	0.0001
Lcpi(Level)	-3.120371	0.0361	-2.922885	0.1703	-0.968644	0.2884
Lcpi(1.Difference)	-7.532700	0000.0	-7.774475	000.00	-7.651921	0.0000

المصدر: من مخرجات EViews 10

ووفقاً لنتائج الجدول أعلاه ، بعد إدخال اللوغاريتم وإجراء إختبار الاستقرار لاحظنا أن نتائج إختبار ديكي-فولر تشير إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى أي أن القم الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

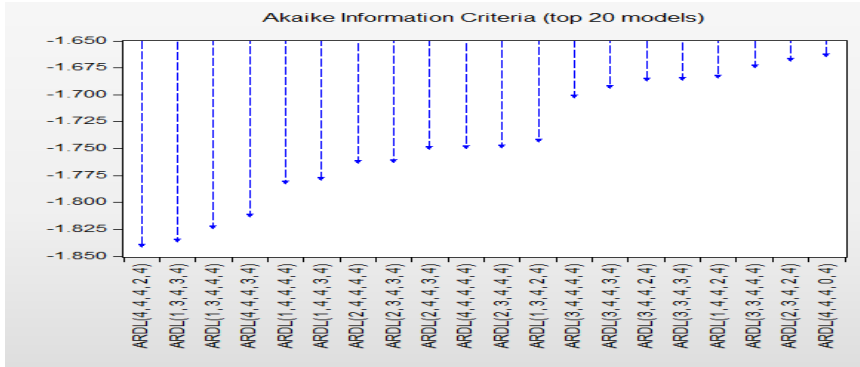
أما بعد أخذ الفرق الأول تكون جميع المتغيرات ذات قيم احتمالية أقل من 5% أي أنها استقرت بعد إجراء الفرق الأول. وبالتالي المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، تعتبر منهجية ARDL مناسبة تماماً لتقدير علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

6. تقدير النموذج

1.6. إختبار فترات الإبطاء المثلى:

لاختيار نموذج ARDL الأكثر ملاءمة، من الضروري تحديد المواصفات التي تزيد من معايير المعلومات. بعبارة أخرى، نحتاج إلى تحديد رقم التأخير الأمثل. للقيام بذلك، سنستخدم قيم Akaik بيانياً لتحديد أفضل عشرين (20) نماذج ARDL مختلفة، حيث كلما انخفضت قيمة AIC ، كلما كان النموذج أفضل " (Akaike, 1974). وبواسطة برنامج Eviews10، المستخدم في هذا البحث كأداة لمعالجة البيانات. وكما هو مبين في الشكل 1 تم التوصل إلى أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج هي (2،4، 4، 4، 4) .

الشكل 02: فترات الإبطاء المثلى ARDL



المصدر: من مخرجات EViews 10

2.6. اختبار الحدود النموذج

لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، تتم إجراء اختبار الحد ARDL Bounds.

جدول 09: اختبار الحد ARDL Bounds

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	2.098516	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87

10 EViews المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات

تظهر نتائج إجراء "اختبار الحدود" أعلاه أن إحصائية فيشر ($F=2.098616$) أصغر من القيم الحرجة للحدود العليا، عند كل مستوى دلالة 10%، 5%، 2.5%، 1%، ولذلك نقبل فرضية عدم وجود علاقة طويلة الأمد، هذه النتيجة تشير إلى عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات. لذلك سيتم تقدير نموذج ARDL في نموذج المدى القصير بين المتغيرات في النموذج.

3.6. نموذج ARDL على المدى القصير:

تم تقدير نموذج ARDL على المدى القصير والنتائج التي تم الحصول عليها أدناه:

جدول (10): نتائج تقدير لعلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistique	Probabilité
D(LST(-1))	-1.063651	0.236731	-4.493080	0.0206
D(LST(-2))	-0.562927	0.128735	-4.372773	0.0221
D(LST(-3))	-0.382768	0.151764	-2.522127	0.0860
D(LXE)	-3.221662	0.672804	-4.788411	0.0173

D(LXE(-1))	0.080665	0.474980	0.169828	0.8760
D(LXE(-2))	-3.938507	0.675567	-5.829926	0.0101
D(LXE(-3))	-2.723463	0.851914	-3.196874	0.0494
D(LPIB)	-0.175870	0.196588	-0.894614	0.4369
D(LPIB(-1))	-3.695321	0.740627	-4.989450	0.0155
D(LPIB(-2))	-4.522005	0.714412	-6.329685	0.0080
D(LPIB(-3))	-4.953971	1.218073	-4.067055	0.0268
D(LCPI)	0.270708	0.044508	6.082298	0.0089
D(LCPI(-1))	0.088336	0.027836	3.173416	0.0503
D(LCL)	-0.198757	0.087737	-2.265369	0.1084
D(LCL(-1))	2.610363	0.432794	6.031420	0.0091
D(LCL(-2))	1.600006	0.267482	5.981738	0.0094
D(LCL(-3))	2.094789	0.426700	4.909280	0.0162
cointEq(-1)	-0.447885	0.077295	-5.794503	0.0102
R2	0.935444			
Adjusted R2	0.798261			
Durbin-Watson stat	1.974891			

المصدر: من مخرجات EViews 10

تقييم تقديرات النماذج على المدى القصير: بناءً على نتائج تقديرات نموذج ARDL، كما هو موضح في الجدول رقم، يمكننا استنتاج ما يلي:

معامل تصحيح الخطأ مهم بإشارة سلبية $-0.4 = \text{CointEq}(-1)$ ومعنوي ($P=0.0102$) يعني ان كل انحراف في المدى القصير يتم تصحيحه بنسبة 44.78% في المدى الطويل خلال سنة واحدة. وبالتالي فإن التصحيح بنسبة 100% يستغرق حوالي 2.23 سنة وعلاوة على ذلك كشفت تقديرات نموذج ARDL في الأجل القصير، أن المعاملات التي تم الحصول عليها كلها مهمة وتظهر العلاقة قصيرة المدى للمتغيرات وأي معظمها ذات دلالة إحصائية عند 5%. كل من سعر الصرف (LXE)، أسعار النفط (LCL)، إنتاج المحلي الإجمالي (LPIB) (تؤثر بشكل سلبي على الدعم الحكومي، كما يؤثر لمؤشر أسعار المستهلك (LCPI) بشكل إيجابي على الدعم الحكومي).

كما تشير النتائج أن النموذج الاقتصادي خال من الارتباط الذاتي وفقا لقيمة إحصائيات دوربين-واتسون البالغة 1.97. كما أن قيمة R-squared المعدلة إلى أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تقدر بنحو 93.54%. وهذا يعني أن 6.46% فقط من التباين في الدعم الحكومي يرجع إلى متغيرات خارج النموذج.

4.6. اختبارات التشخيصية لنموذج ARDL:

لتقييم صحة النموذج ARDL، أجرينا اختبارات تشخيصية، تتضمن الاختبارات التشخيصية اختبار Breusch-Godfrey LM للإرتباط الذاتي للأخطاء، واختبار ARCH لعدم تجانس التباين، واختبار Jarque-Bera لتوزيع الطبيعي.

- اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء LM Godfrey-Breush: تعطى نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي :

جدول 11 :اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.000793	Prob.F(1.2)	0.9801
Obs R-squared	0.010309	Prob.chi-square(1)	0.9191

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10 من خلال الجدول رقم (11)، نلاحظ أن قيمة (F-statistic) هي 0.000793 ، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.9801 ، وإحصائية $R\text{-squared}=0.010309$ باحتمال $\text{Prob}(\text{Chi}^2)=0.9191$ ، قيم الاحتمالين أكبر من 5 %، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي في الأخطاء.

- اختبار ثبات التباين: (ARCH)

يعد اختبار ثبات التباين الأخطاء أحد الإختبارات الأساسية للنماذج الخطية. للتحقق مما إذا كانت لايعاني من مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء ، يمكننا استخدام إختبار ARCH وبالاعتماد على مخرجات eviews10 تم الحصول على النتائج التالية:

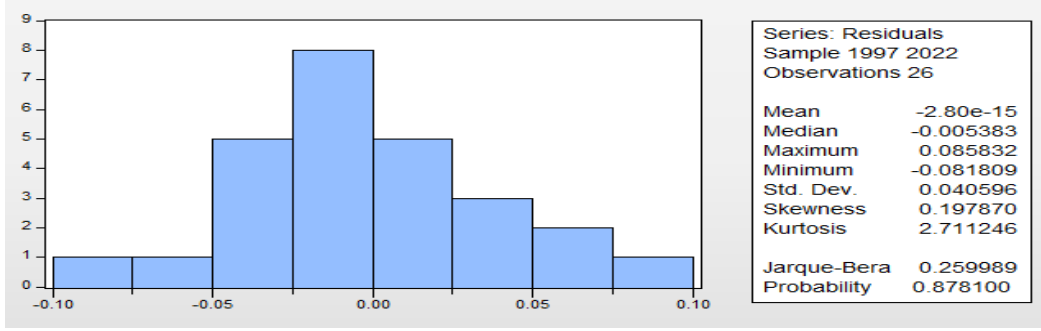
جدول 12 :إختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test:ARCH			
F-statistic	1.248751	Prob.F(1.23)	0.2753
Obs R-squared	1.287438	Prob.chi-square(1)	0.2565

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10 من خلال الجدول رقم (12)، نلاحظ أن قيمة (F-statistic) هي 1.248751 ، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.2753 ، وإحصائية $R\text{-squared}=1.287438$ باحتمال $\text{Prob}(\text{Chi}^2)=0.2565$ ، قيم الاحتمالين أكبر من 5 %، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدم، وبالتالي تأكيد عدم وجود أي مشكلة في عدم استقرار التباين.

• اختبار التوزيع الطبيعي :

الشكل 03: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

تشير نتائج اختبار Jarque-Bera أنها دالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.878100)، وبالتالي نقبل فرضية الصفرية، التي تشير إلى أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي .

• اختبار صحة تحديد الشكل الدالي:

يسمح لنا اختبار Ramsey بمعرفة ما إذا كان النموذج محددًا جيدًا أم لا ، وبالاعتماد على مخرجات evIEWS10 تم الحصول على النتائج التالية:

جدول 13: نتائج اختبار Ramsey

Spécification :Ramsey	Statistic	.d.f	.Prob
t-statistic	0.696101	2	0.5584
F-statistic	0.484557	(2 ,1)	0.5584

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

من خلال الجدول رقم (13)، نلاحظ أن قيمة (t-statistic) هي 2.870232، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.5584، وقيمة (F-statistic) هي 0.484557 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.5584، قيم الاحتمالين أكبر من 5% ، وبالتالي نرفض فرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن النموذج المحدد جيد.

من خلال النتائج وبعد إجراء جملة من إختبارات القياسية تم تأكد أن النموذج لا يحتوي على مشاكل قياسية .

7. خاتمة :

توصلت دراسة إلى ان الدعم الحكومي في الجزائر يتأثر بأربعة محددات رئيسية هي: الناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر أسعار المستهلك ، وأسعار النفط ، وأسعار الصرف. وتلعب هذه العوامل أدوارا مختلفة تبعا لطبيعتها وخصوصيتها. ومن الجدير بالذكر أن:

1. توجد علاقة طوية قوي ما بين الدعم الحكومي وكل من الناتج الإجمالي المحلي وأسعار الصرف ، وأسعار النفط ، وهو ما يؤكد الفرضية السادسة حسب نتائج الدراسة.

2. بينما توجد علاقة عكسية ضعيفة بين الدعم الحكومي و مؤشر أسعار الإستهلاك وبناء على نتائج الدراسة القياسية، تبين أن كل هذه المحددات تساهم في المدى القصير في التأثير على سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1993-2022):

1. الناتج المحلي الإجمالي ،أسعار النفط ،أسعار الصرف لها تأثير سلبي معنوي على الدعم الحكومي وهذا وهو ما ينفي الفرضيات الأولى والثانية والثالثة حسب نتائج الدراسة ،

2. مؤشر أسعار الإستهلاك له تأثير إيجابي معنوي على الدعم الحكومي وهو ما يؤكد الفرضية الثالثة حسب نتائج الدراسة .

عند تقييم النتائج المتحصل عليها، يمكن القول أن الدعم الحكومي في الجزائر غير فعال خلال هذه الفترة، نتيجة للأحداث الاقتصادية العالمية المختلفة، وخاصة الأزمة الاقتصادية العالمية النفطية الكبرى منتصف عام 2014 وجائحة كوفيد-19 في عام 2020، والتي رافقتها أيضًا انخفاض كبير في أسعار النفط، وعند تقييم كل هذه العوامل المؤثرة على الدعم الحكومي، فإن الوضع الاقتصادي وحتى الوضع السياسي في تلك الفترة، بالإضافة إلى ضعف أحكام الرقابة على الدعم الحكومي، من بين الأسباب الرئيسية وراء التأثير السلبي لهذه العوامل على سياسة الدعم الحكومي في الجزائر.

7. التوصيات:

1. ضرورة تفعيل جهاز قياس الدعم المقدم في كل من دعم الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، باعتبارها المصادر الرئيسية لاستخدامات الطاقة المختلفة في العالم، وهو ما يشكل فجوة يجب معالجتها نتيجة للدعم المقدم لهذه المواد.

2. ضرورة التعامل مع قضية التسعير بدقة وشفافية، من خلال تحديد الفئات المستحقة للدعم

3. ضرورة تنفيذ إصلاحات الدعم من خلال العمل على ضمان الاستدامة، من خلال القيام بأدواره المحددة حسب الحاجة، وخاصة في مجالات دفع الدعم في مواعيده.

4. ضرورة تشديد الرقابة على توزيع السلع المدعومة (خاصة منتجات الطاقة، وكذلك المنتجات الغذائية)

8. قائمة المراجع:

1. A. Mahmoodi & M. Shabanzadeh & A. Khajooei & S. Tarighi (2016). Examining the Factors Affecting Iranian Government Support of Agricultural Products Market "J. Agr. Sci. Tech Vol(18): 1455-1465
2. Akaike, H. (1974). A new look at the statistical model identification. IEEE Transactions on Automatic Control, 19(6), 716-723.
3. Division of Technology, and Economics (2002). "Reforming Energy Subsidies: An Explanatory Summary of the Issues and Challenges in Removing or Modifying Subsidies on Energy That Undermine the Pursuit of Sustainable Development". UNEP/Earthprint
4. Fouzi Tahar A, Abderrezek H, and Mohamed Amin ch (2024). Assessing Algerian government support for sustainable development goals A study from 2000 to 2022 : International Journal of ADVANCED AND APPLIED SCIENCES 11(4):128-138.
5. Hocine Hamdani (2014). Impact de la malediction des subventions des carburants en Algérie sur la longévité des réserves pétrolières. Revue d'économie et de statistique appliquée. 118-108.
6. Miloud Medjelled (2017). La politique des prix, Impact des augmentations des prix des carburants sur la consommation. Revue Dirassat (3)8 :349-339.
7. Ministère de l'énergie "bilan des réalisations du secteur de l'énergie", 2015, p. 27
8. OECD (2005). "Environmentally Harmful Subsidies: Challenges for Reform". OECD Publishing.
9. Prepared by Benedict & Hugo and Ger, 1998. "Economic Determinants of Government Subsidies". In F Working Paper.
10. William Ginn, Marc Pourroy (2022). "The Contribution of Food Subsidy Policy to Monetary Policy in India". Economic Modelling. Volume 113, 105904.
11. حنصال أبو بكر، 2020، سياسة دعم الأسعار: أسبابها، انعكاساتها وأثرها على الوضع الاقتصادي والإجتماعي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية: أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة طاهري محمد بشار.
12. سمير لعيسوف. (2020-2021). سياسة دعم الطاقة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، الجزائر: تلمسان.

13. محمد بولعسل، صوفان العيد (2021). صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوروبي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة مجلة البشائر الاقتصادية، 7(2)، 365-351
14. مختار فيصل ،هوارى مولاي علي (2016). النمو الاقتصادي والدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الجزائر: نموذج ARDI. المجلة الاقتصادية والتجارية العربية، 11(2): 114-105
15. وائل محمود محمد حسن(2015) ، أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر ، لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية.